المجتمع المدني في الجزائر وتأثير البنية الأهلية على أدواره ووظائفه

Algeria's civil society and the impact of the community structure on its roles and functions

دوادي منال[1]، موزاي بلال[2]

[1] مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر ، ma.douadi@univ-setif2.dz

[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر ، b.mouzai@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/04 تاريخ القبول: 2023/09/07 تاريخ النشر: 2023/10/31

ملخص: إن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تحليل لشكل العلاقة بين كل من المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الجزائر وتأثير القيم التي تربط الأخير على عملية التأسيس للمجتمع المدني الذي بات يعتبر مدخلا أساسيا من مداخل تكريس وتنزيل الديمقراطية في المجتمعات العربية.

وذلك من خلال بناء مقارنة بين النموذجين بالاستناد على أهم التعاريف الواردة في دراسة كلا المفهومين وتقديم صورة عن شكل المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالسلطة السياسية وذلك بهدف الإحاطة بإشكالية الدراسة من كل الجوانب للوصول لنتائج تخدم البحث في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع الأهلي، القيم، الديمقراطية، الجزائر.

Abstract: The aim of this study is to provide an analysis of the relationship between civil society and the community in Algeria, as well as the impact of the values that connect the latter to the establishment process of civil society. Civil society has become an essential gateway for the consolidation and implementation of democracy in Arab societies.

This will be achieved by comparing the two models based on the important definitions mentioned in the study of both concepts and presenting a picture of civil society in Algeria and its relationship with political power. The goal is to comprehensively examine the study's problem from all angles in order to reach results that serve research in this field.

Keywords: Civil society, The community, The values, Democracy, Algeria

المؤلف المرسل: منال دوادي، ma.douadi@univ-setif2.dz

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني أحد أهم المداخل النظرية التي يتم اعتمادها لإرساء الديمقراطية ومكافحة كل أشكال الاستبداد والتسلط، وذلك من خلال القيم التي يتأسس عليها المجتمع المدني من حرية ومشاركة وانفتاح على الآخر، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على المجتمع المدني في سياق عملية التحول الديمقراطي الذي عايشته أواخر ثمانينات القرن الماضي، من حيث الإطار الدستوري القانوني فمؤسسات المجتمع المدني قد تموضعت بصفة ملائمة والتوجه الجديد للنظام السياسي الجزائري، ولكن على مستوى التطبيق والممارسة الفعلية لأدوارها باعتبار أنها أهم قاعدة للديمقراطية الليبرالية بدت دخيلة على المجتمع الجزائري التقليدي المحافظ والذي يتميز بجملة من القيم تعتبر معاكسة للقيم المستوردة وتتجسد في بنية المجتمع الأهلي الذي يشعر الفرد الجزائري بالانتماء إليه أكثر من انتماءه لأي تنظيم آخر بما في ذلك الدولة ويمثل هذا الطرح محور المشكلة البحثية التي سنصوغ على ضوئها الإشكالية الآتية:

إشكالية الدراسة : إلى أي مدى يمكن للبنية الأهلية للمجتمع الجزائري أن تؤثر على وظائف المجتمع المدني؟

الفرضيات : ومن خلال الإشكالية المطروحة نقترح فرضية أساسية تكون كالآتي:

إن المجتمع المدني كشكل من أشكال التحديث المستوحى من التجربة الغربية يواجه صعوبات التكيف مع الخصوصية العربية عامة والجزائرية خاصة تجسدها بنية المجتمع الأهلي القيمية والسلوكية.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية : إن الأبحاث التي تهتم بقضية الديمقراطية في العالم العربي وتعالج مشكلاتها في الجانب النظري والمنهجي تعتبر إضافة علمية للحقل يمكن الاستعانة بها في عملية بناء النماذج المراعية للخصوصية العربية والقادرة على تحقيق التنمية فيها دون التقيد التام بالنماذج الغربية التي تصطدم في أغلب الحالات ببنية قيمية صلبة يصعب تجاوزها.

الأهمية العملية : تكمن أهمية البحث العملية في أن التمييز المفاهيمي بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي يساعدنا في استشعار الخلل الوظيفي على مستوى المجتمع المدني إذا تم الأخذ بأنه مرادف للمجتمع الأهلي من حيث الدور الذي يقوم به في المجتمع وكذلك الذي يلعبه على مستوى تحقيق وترسيخ الديمقراطية.

منهج الدراسة : للإلمام بكل عناصر المشكلة البحثية وضمان الوصول لنتائج دقيقة تجيب عن الإشكالية وتخدم أهداف البحث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمتغيرات الموضوع والتعريف بها وبيان علاقة أحدها بالآخر، بالإضافة لإدراج المنهج المقارن لبناء مقارنة علمية توضح الفروق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

وعليه تم تقسيم الدراسة التي تهدف للبحث في عدة إشكاليات ترتبط بالمجتمع المدني في الجزائر على المستوى القيمي والسلطوي ومنه تم تقسيم الدراسة لعدة محاور هي:

المحور الأول: تناول الإطار العام للدراسة من مفاهيم والسياق التاريخي لتشكل الظاهرة.

المحور الثاني: الذي يهتم بتفسير العلاقة بين القيم الزبونية التي تنتشر في المجتمع الجزائري وتأثيرها على بناء المجتمع المدني بالإضافة لبناء مقارنة بينه وبين المجتمع الأهلي.

المحور الثالث: يدرس علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالسلطة السياسية وأبعاد هذه العلاقة.

أولا: المجتمع المدني والمجتمع الأهلي: نظرة في المفاهيم والأدوار

إن التشابه المفاهيمي بين كل من المجتمع المدني والمجتمع الأهلي يحتم علينا الفصل بينهما وذلك بتقديم أبرز التعريفات التي قدمت لكلا المفهومين لنتمكن من التمييز بين أدوارهم وعلاقة كل منهما بالآخر بالإضافة للتطرق للجانب التاريخي المتعلق بنشأتهما.

1. ماهية المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

أ. تعريف المجتمع المدني

أ.1.لغة: هو ترجمة عن اللغة الانجليزية **civil society** ولكن بالعودة للقواميس المرجعية للفلسفة والعلوم الاجتماعية حسب دراسة قدمها عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني – دراسة نقدية" حيث يذكر عدة

مواضع ظهرت فيها صفة المدنية مرتبطة بمصطلحات أخرى كالعصيان المدني **disobedience civil** دلالة على حالة من عدم الرضا يشعر بها المواطنون جراء غياب الحقوق المدنية التي هي أساسا تفترض وجود مجتمع منفصل عن الدولة حسب تعبيره؛ وفي معجم الفكر الحديث ورد مصطلح حركة الحقوق المدنية وفي معجم بلدوين نجد القانون المدني **civil Law** واستمرار غياب المجتمع المدني الذي يعنى بهاته المصطلحات سابقة الذكر و يتصل بها اتصالا مباشرا.

ومدني مشتقة من الكلمة اللاتينية **civis** والتي تعني مواطن ووردت في المعاجم الأجنبية تحمل دلالات المواطنة على عكس ترجمتها العربية حيث تصبح مشتقة من مدينة وتمدن، لذلك كان الأجدر ترجمة **civil society** إلى مجتمع المواطنين أو المجتمع المواطني.[1]

ولكن ما يمكن تمييزه من خلال دلالة صفة مدني هي أنه مجتمع يتجه نحو حالة من الحداثة جوهرها التحرر السياسي وتشير أيضا للإنسان المستقل من الروابط التقليدية على رأسها الرابطة الدينية وهو ما يخلق على أثره مواطن الدولة المدنية، أما المجتمع المدني فهو يشير إلى منظومة من الروابط الاجتماعية التطوعية تتميز عن الدولة من جهة وعن المكونات الأساسية للمجتمع من جهة والمتمثلة في (الأفراد / الأسرة / الشركات)، ويقوم على شكل منظمات حيث يمكن أن نطلق على الجمعيات التطوعية واتحادات العمال والنوادي الرياضية وجمعيات الرفق بالحيوانات وغيرها بالمجتمع المدني.

أ.2.اصطلاحا:

تتعدد التعريفات التي قدمت بمقتضى شرح المجتمع المدني وتمكين الباحث من استخدامه ومعرفة الحالة التي يصح إطلاقه عليها، ومن هذه التعاريف نذكر الآتي:

– تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينضم إليها الفرد من محض إرادته وتتمثل في الجمعيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية وكل تنظيم تنطبق عليه خصائص منظمات المجتمع المدني[2]، فهي تنظيمات تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الإرثية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته.

– هو تنظيمات مستقلة ذاتيا تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وهي غير ربحية، إنما تسعى لتحقيق منافع ومصالح المجتمع ككل أو بعض فئاته التي تعاني التهميش والحرمان، تقوم على معايير وقيم التراضي والاحترام وتقبل الاختلاف وقبول الآخر والتسامح.[3]

– هو نمط من التنظيم الاجتماعي يعبر عن علاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن إنما كمنتجين لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم... وبهذا المعنى يطلق اسم "مدني" على التنظيمات والبنى التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لأي تنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية.[4]

تعقيبا على ما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي بالقول إن المجتمع المدني بناء اجتماعي اقتصادي وسياسي يقوم بمجموعة من الأدوار داخل المجتمع عن طريق مؤسساته وتنظيماته التي تتشكل على ضوء الانخراط الطوعي للأفراد فيها، تعمل بشكل مستقل عن السلطة ولا تخضع لأي وصاية من قبل الجهات الرسمية أو التنظيمات الأهلية.

ب. المجتمع الأهلي

ب.1.لغة: في اللغة مرد المجتمع الأهلي للأهل أو العائلة أو العشيرة، وعليه فإن تنظيمات المجتمع الأهلي هي المجالس الأهلية والجمعيات العشائرية والقبلية والعائلية والمذهبية والمشايخ والزوايا والطرق الصوفية.[5]

والحال أن ما يصبغ المجتمع الأهلي أنه مجتمع يحافظ على الشكل التقليدي للروابط بين الأفراد أو بتعبير أدق هو المجتمع الذي يعكس حالة الطبيعة حيث يكون الاجتماع فيها على أساس الروابط القرابية والعائلية ولا يحتاج الفرد لتلك الإرادة الحرة لينضم إليها بل هو موجود ضمن ذلك التشكيل الأهلي منذ ولادته يتطبع بخصائصه يخضع لقوانينه ويتبنى معتقداته ويدافع عنها دون أن يكون له يد في تشكيلها.

بالوقوف عند الجانب اللغوي نلمس فروقا واضحة بين المفهومين فإن كان المجتمع المدني صورة عن الحداثة فالمجتمع الأهلي هو الوضع الذي وجد عليه المجتمع مرحلة ما قبل الحداثة أي الحالة التقليدية؛ الفرق الثاني وهو الأكثر بروزا فهو نواة التكوين فلما كان المجتمع المدني وفقا للفلسفة الغربية أساسه الفرد الحر صاحب الملكية والحقوق والإرادة فالمجتمع الأهلي ينبثق من الجماعة الأهلية سواءا أكانت أسرة أم قبيلة أم

عشيرة حيث تصبح استقلالية الأفراد مرادفا للتمرد والجنوح عن العرف والتنكر للأهل ولروابط الدم والقرابة.

ب.2.اصطلاحا: على عكس المجتمع المدني فإن المجتمع الأهلي تعبير عربي أصيل يحمل كل الدلالات التي تنعكس على وصف المجتمعات العربية كونها مجتمعات عائلية وعشائرية وأقوامية فحسب "صادق جلال العظم" فإن العلاقات والخصائص الحاسمة في المجتمع الأهلي هي علاقات القرابة والأهل والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية...[6]، وتبقى علاقة القرابة هي أهم رابطة تنبثق منها مختلف التنظيمات الأهلية باعتبار أنها رابطة دموية تحمل قداسة معينة كونها الأساس في تقسيم وتصنيف الأفراد داخل هذه المجتمعات وحيث يعرف الفرد وقيمه ومعتقداته وعصبيته من العائلة التي ينتسب إليها،[7] فرابطة الدم تعتبر النواة المؤسسة لبنى المجتمع الأهلي من قبائل وعشائر وعروش.

في إطار متابعة البحث في موضوع الدراسة واعتمادا على التعاريف المقدمة نجد أن المفهومين يعبران عن حالتين متناقضتين تماما ولهذا التناقض أسبابه المنطقية والقابلة للتفسير والتحليل خاصة إذا توقفنا على بيئة نشوء كل منهما وخصائصها فإن كان مصطلح المجتمع المدني مصطلحا مستوردا من الفكر السياسي الغربي فإن المجتمع الأهلي ابن بيئته العربية؛ ولكن الإشكال يقع عندما نبحث عن نوعية القيم التي يفرزها كل منهما، فإن كنا أمام فرد مواطن يؤسس للمجتمع المدني في ظل دولة ديمقراطية، فهل يسعنا قول نفس الشيء عن فرد رعية يبحث عن موقعه في هيكل سلطوي ينشأ ضمن أي بنية من البنى الأهلية يكون مصدر السلطة فيها شخص الأب أو رجل الدين أو زعيم القبيلة داخل حيز دولة تقليدية تعزز النظام البطريركي.

2. الشروط التاريخية لتشكل المجتمع المدني

إن إدراج السياقات التاريخية لتشكل الظاهرة السياسية يعد من أهم الخطوات المنهجية في معالجة المشكلة البحثية والتفصيل فيها وهو ما سيحتويه هذا الجزء.

نشأة المجتمع المدني مرادفة لحال النضال الإنساني ضد الاستبداد السياسي والديني من أجل الحرية والعدالة والأمن والاستقرار، ومراحل تطوره في البيئة الغربية تعكس ذلك بوضوح وتعبر كل مرحلة عن التأسيس لشرط من الشروط المحورية لقيامه منذ أن بدأت ملامحه تتشكل مع فلسفة التنوير في القرن 17 باجتهادات فلاسفة العقد الاجتماعي **توماس هوبز/ Thomas Hobbes** و**جان جاك روسو/ Jean Jacques Rousseau** و**جون لوك/ John Locke** بالإضافة **لآدم فيرغسون/ Ferguson Adam** و**باروخ اسبينوزا/ Baruch Spinoza** وغيرهم من المفكرين حيث نظروا للمجتمع المدني على أنه الدولة والسلطة الناظمة للمجتمع والقادرة على نقله من حالة الطبيعة لحالة المدينة والحق والحرية والمساواة فكانت هذه المرحلة تشبه حالة الانتفاضة أو الثورة ضد ممارسات السائدة في العصور الوسطى.

تلتها الفترة الممتدة خلال نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 وأهم ما ميزها ما قدمه الفيلسوف الألماني **فريدريك جورج هيجل/ Friedrich.G. Hegel** والذي نقل المجتمع المدني لمستوى آخر حيث فصله عن الدولة من جهة وعن المجتمع من جهة أخرى فهو يمثل شكل الوساطة بين المجتمع السياسي (الدولة) والأسرة والعائلة، وجاء هذا الفصل مبررا بما ميز أروبا تلك الفترة من أحداث وتعمق الصراع بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال وهو صراع مستحدث أنتجته الثورة الصناعية، فحسب **هيجل** الذي رفض الانسجام والمطابقة التي دعت إليها الفلسفة العقدية، فإن المجتمع المدني هو مجال الصراع الطبقي المصلحي وليس سلطة الضبط الاجتماعي فالدولة هي المسؤول عن تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين ومنع حالة الفوضى والاعتداء على الملكيات الخاصة، وكان هذا هو التصور الهيجلي للمجتمع المدني والدولة فهما على علاقة توصف بالتكامل والتعارض حسب ما يفرضه الظرف الاجتماعي.[8]

تعرض **هيجل** للنقد من مواطنه **كارل ماركس / Carl Marx** من خلال تقديمه لفلسفته الشهيرة بالمادية التاريخية التي تحدث فيها عن الصراع الطبقي ومرحلية الدولة في التاريخ النضالي ضد الطبقية؛ إن المجتمع المدني عند ماركس هو سابق للدولة التي تنتج حسبه بعد سيطرة طبقة من الطبقات على مقدرات المجتمع، فالدولة بالنظرة الماركسية هي ظاهرة سلبية وأداة للسيطرة وليس لتحقيق العدالة الاجتماعية وليست في منأى عن الصراع كما تصور **هيجل**؛ وإلا أنها ضرورية في مرحلة معينة من التاريخ تمثل المرحلة

الاشتراكية التي تعمل على التخلص من الملكية الفردية قبل الوصول للشيوعية الماركسية التي تنتفي فيها الحاجة للدولة والمجتمع المدني لأن الصراع بين الطبقات قد حسم لصالح الطبقة البروليتارية ضد البرجوازية.

لم تكن الثورة الصناعية الحدث الوحيد الذي ميز القرن 19 ولكن تصاعد الثورات الاجتماعية وتزايد الصدامات الأيديولوجية والفكرية بدأ يصل لحد قيام الثورات وسقوط ملكيات كما حدث في روسيا على إثر الثورة البلشفية سنة 1917 وظهور الحركات الفاشية والنازية في أروبا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ووصولهم للحكم في دول مثل إيطاليا وألمانيا، الأمر الذي استدعى مفكري هذا العصر مثل **أنطونيو غرامشي/ Antonio Gramsci** المفكر الشيوعي لإعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني بعد قطيعة دامت لعقود وحاول تقديمه كوسيلة للوقوف في وجه سيطرة هذه الأنظمة على المجتمع بخلق منظمات مدنية قادرة على صنع قاعدة جماهيرية موازية تمارس ذات الهيمنة الثقافية ولكن بمنظور تحرري شيوعي تكون أداتها المثقفين الذين سيكون لهم الدور الأبرز في عملية التعبئة الاجتماعية وأدلجة الشعوب ضد النظم الفاشية والنازية وهذه هي الاستراتيجية التي صاغها غرامشي للحزب الشيوعي في نضاله للوصول إلى السلطة، فالمجتمع المدني وفقه هو مجال توظيف الهيمنة الاجتماعية ضد المجتمع السياسي بقيادة مثقفي المجتمع.

عرف المصطلح نكبة أخرى في تاريخه جاءت على أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمرت لأكثر من أربعة عقود، حتى جاءت الاستفاقة بعد انهيار المعسكر الشيوعي سنة 1989 وتوجهت معظم الدول نحو الديمقراطية فأصبحت الحاجة لإعادة بعث المفهوم ملحة في سياق ما أسماه **صامويل هنتنغتون/ Samuel P.Huntington** بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي بدأت في البرتغال سنة 1974 وانتقلت شرارتها من جنوب أروبا إلى أمريكا اللاتينية ثم جنوب آسيا لتتوجه أخيرا لأروبا الشرقية آخر معاقل الشيوعية ويعزي **هنتنغتون** هذه الصحوة الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ الديمقراطية.[9]

الهدف من التطرق لمراحل نشأة المجتمع المدني هو الإشارة لأن هذا المفهوم لم يظهر فجأة أو مبهما بدون خلفية تمكن الباحث من فهمه ومعرفة ما هو بصدد دراسته وتمكينه من صياغة شروط تكوينه

ليتمكن من الإجابة على سؤال مهم هو "هل حظي المجتمع المدني في الجزائر بنفس الشروط التاريخية للتشكل؟" وقبل الإجابة وبالاستناد للمراحل سنصيغ هذه الشروط في النقاط الآتية:

1- أن تقوم مؤسسات الدولة بشكل منفصل عن مؤسسات المجتمع أي الفصل بين الدولة والمجتمع وهي مرحلة تعبر عن مدى الوعي الاجتماعي في مرحلة ما من مراحل تطور المجتمعات.

2- التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد أي أن يكون هناك مستويين متميزين مستقلين نسبيا عن بعضهما وهذا ما أنشأته ضرورات فرضتها مرحلة الثورة الصناعية وبروز الاقتصاد كفاعل جديد.

3- نشوء فكرة المواطنة وما خلقته من اهتمام انصب على المجال الحقوقي خاصة شق الحقوق المدنية والسياسية، فيصبح الفرد كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر على انتماءاته.

4- توزيع النشاط الاجتماعي على حقول تتمتع باستقلال نسبي أدت لظهور فروق واضحة بين عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى والتمييز بينهما استنادا لاختلاف الوظيفة حيث تسعى الأولى لتحقيق الربح وتسعى الثانية لتحقيق قيم التكافل والتضامن وهذا نتيجة حتمية لعملية تحرير السوق.

5- تعزيز وتوضيح الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (منظمات المجتمع المدني) والمشكلة بموجب اجتماع مواطنين أحرار ينخرطون بشكل إرادي، والتنظيمات العضوية ذات الطابع الأهلي التضامني الذي ينخرط فيه الفرد بالولادة لا بالإرادة مثل الأسرة، القبيلة، الطائفة...[10]

ثانيا: طبيعة المجتمع الأهلي في الجزائر وتأثيرها على بناء المجتمع المدني

في هذا العنصر سنحاول الإحاطة بكيفية تأثير البنية الأهلية للمجتمع الجزائري على المجتمع المدني كنموذج حداثي وبناء مقارنة بينهما لتوضيح مواطن الشبه والاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

1. الزبونية وطبيعة المجتمع الأهلي في الجزائر

كما ذكر في العنصر الأول وتكرر تعريف المجتمع الأهلي وتعديد بناه في عدة مواضع أصبح من السهل الوصول لنتيجة أن المجتمع الأهلي في الجزائر يجسد في كليته تكبيرا عن نموذج الأسرة حيث تكون السلطة للأب والذي يحصل على هذه السلطة من عدة مصادر كالعرف العربي كونه يقدس الرجل بصفة عامة والأب بصفة خاصة والدين هو الآخر يمنح قيمة رمزية رفيعة لشخص الأب هذا من الناحية الاجتماعية والثقافية، أما من الناحية الاقتصادية وهي الأهم ضمن هذه الدراسة فسبب هذه السلطة هو الإنفاق ما يجعله رئيس الأسرة وزعيمها، الحاجة لهذا التوضيح هو تشكيل تصور عن نوعية العلاقات المبنية داخل المجتمع الأهلي فهي علاقات سلطوية يكون الولاء مقابل سد الحاجة المادية وهو تماما ما يطلق عليه بالعلاقات الزبونية والتي تشبه لحد ما تلك التي كانت تميز المعاملات بين الأفراد في المرحلة الإقطاعية في أروبا أي خلال القرنين 17 و18، ما يحيلنا للإقرار بانتفاء شرط الحرية والملكية الخاصة التي يفترض بأنها أساس قيام المجتمع المدني.

وهذه القيم الزبونية وجدت موقعها في النظام السياسي الجزائري الذي يعتبر امتدادا للقاعدة الأهلية لذات السبب المتمثل في طبيعة الاقتصاد الريعي والذي تتحكم فيه الدولة ما يسقط شرطا آخر والذي دعا لضرورة التمييز بين مؤسسات الدولة وآليات عمل الاقتصاد، وهذه العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر جعلت من المفكرين يذهبون بآرائهم نحو صعوبة حتى لا نقول استحالة نجاح التجربة الديمقراطية في الجزائر خاصة وأن النظام السياسي بطبيعته الباتريمونيالية تمكن من التعايش مع التعددية الحزبية، وصاغ معادلات جديدة تحكم العلاقات بين الدولة والمجتمع، فحتى عندما سمح بالديمقراطية والتعددية الحزبية فإنه لم يسمح بالوصول لمرحلة فتح نقاش مجتمعي يقضي بفصل الدولة عن المجتمع وفتح المجال العام لصياغة مشروع مجتمعي أممي تقوده مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما لا يمكن حدوثه في ظل اقتصاد مرتبط كليا بالدولة، ويكمن سبب تجاهل النظام الجزائري لهذه الجزئية هو تعامله مع الديمقراطية كأداة لامتصاص غضب الشارع أي جاءت كقضية اجتماعية في حين أنها قضية سياسية / اقتصادية، و انعكس هذا على المجتمع المدني

فبما أن الديمقراطية هي مسألة اجتماعية فإن أدوار ووظائف المجتمع المدني ستنحصر في الجانب الاجتماعي لتكون بذلك وظيفته تنموية تطوعية وتربوية أي نفس وظائف المؤسسات الأهلية.[11]

نستنتج من ذلك أن المجتمع المدني في الجزائر جاء كرديف للمجتمع الأهلي يقوم بذات أدواره وينتج نفس قيمه معزولا تماما عن أهم وظيفتين ألا وهما الوظيفة السياسية والاقتصادية أي جاء لسد الفراغ في المجالات التي انسحبت منها الدولة في إطار تطبيقها للديمقراطية بينما احتفظت بأهم جانبين من عملية التحول الديمقراطي تحت وصايتها.

إن الطابع الطوعي والتضامني للمؤسسات الأهلية لا يخدم المسار الديمقراطي الذي ما يزال فتيا في بدايته، وإنما هو مرحلة نهائية تحدث بعد ترسيخ حقيقي للديمقراطية والتشبع بقيمها وعلى رأسها قيم المواطنة التي تلغي جميع أشكال الميز على خلفية الانتماء القبلي والعصبي، وقد يكون مرد هذه المغالطة التي قام بها النظام الجزائري في حق المجتمع هو أنه استجلب النموذج جاهزا في شكله النهائي مختزلا مسارا تطوريا طويلا فما يمكن ملاحظته على الديمقراطية الجزائرية هي أنها أقرب للنموذج الذي تصوره **توماس هوبز** في القرن 17 حيث تقوم على ضوء تعاقد افتراضي يتنازل فيه الحاكم عن جزء بسيط من الحقوق والحريات للمواطنين والتي لا تهدد سلطته بأي شكل من الأشكال مقابل الحفاظ على أرواحهم وأمنهم.

في حين أن القضية الأساسية التي تطرح بموجب الديمقراطية هي التداول على السلطة الذي يمكن جميع فواعل المجتمع من الانخراط في العمل السياسي وفك جميع أشكال العزلة عن الأفراد الذين يتولد لديهم شعور بالأهمية والقدرة على التأثير؛ وبالتالي تزايد مظاهر الإبداع و التنافس الإيجابي وتكون عملية التنمية قد تحققت بشكل عفوي في سياق تبادل المصالح و الخدمات فالتنمية في المجتمعات الديمقراطية هي عملية عفوية تكاملية بين أفراد المجتمع الواحد، [12] فهي غير مشروطة وغير مرتبطة بمواسم انتخابية ولا تقدم كقرابين للسلطة لتحصيل الامتيازات والتمويلات فهي نتاج لممارسة الفرد لمواطنته وتجسيد لشعوره بالانتماء لدولته.

وفداحة إسقاط المجتمع المدني دون مراعاة الخصوصية الجزائرية ومعاملته كامتداد للبنى التقليدية ظاهرة تطرق لها عدة مفكرين عرب في مقدمتهم **عزمي بشارة** الذي انتقد بشدة هذه الممارسة التي تختزل

مسار التشكل في مرحلة واحدة تتمثل في الإسقاط المؤسسي دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب القيمي لهذه المؤسسات التي تفقد معناها وأدوارها إذا ما تم سلبها القيم التي تعمل لأجلها حيث يرى أن منظمات المجتمع المدني لا يمكن أن تكون هي الطريق للديمقراطية في العالم العربي، فما يجب حقا هو إثارة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة ببناء فرد مستقل وتحديد علاقة المجتمع بالدولة بعيدا عن العلاقة التقليدية ولا يكون ذلك إلا باقتصاد حر عندها يمكن خلق تنظيمات مستقلة فلا وجود لديمقراطية بلا مواطنة وبلا أحزاب سياسية مستقلة تناضل من أجل برامجها التي تعتبر صياغة للمصالح العامة [13] وليس المصالح الضيقة كالتي ترفعها الجمعيات الأهلية وعادة تعبر عن مصالح فئوية، لذلك الحديث عن ديمقراطية بمعزل عن تحرير الاقتصاد هو مجرد مشروع طوباوي لا يمكن أن يجد سبيله للتجسيد على أرض الواقع وأهمية العامل الاقتصادي كان قد بينه الأمريكي **آدم سميث/ Adam Smith** في كتابه ثروة الأمم والذي أوضح صراحة أن مجال الدولة لا يجب أن يتشابك مع مجال الاقتصاد.

بعد تبني الديمقراطية في الجزائر تم الاكتفاء بترجمتها في أطر قانونية ومواد دستورية وخطابات رسمية التي ظهر فيها جليا أن السلطة في الجزائر قد استعانت بمقاربة إصلاحية تخدم متطلبات المرحلة وتتجاوب مع ظروفها على المستوى الداخلي والخارجي، والضغط الذي فرضته الأحداث العامة لتلك الفترة على النظام جعلته يهمل مفاصل مهمة في جسم البناء الديمقراطي على رأسها المجتمع المدني واتضح ذلك في عدم الإقدام على أي خطوة لإشراك المجتمع في هذا المشروع الذي جاء من نفس الجهات التي كانت تدعم فلسفة الدولة الوطنية والخطاب الواحد والحزب الواحد والأيديولوجيا الشمولية ليكون الشعب مكرها على عيش حالة من التجانس المفروض فوقيا ما دفع العناصر المختلفة على الانعزال داخل تنظيماتها التي تعبر عن هويتها الحقيقية في حالة مقاومة لإلغاء شخصيتها وهي الوضعية التي يعبر عنها **باري بوزان/ Barry Buzan** بأنها قدرة مجتمع ما على الاستمرار في نسقه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المتوقعة فهو يحافظ على استدامة وتطور الأطر التقليدية كاللغة والثقافة والهوية والدين،[14] وإن بحثنا عن

أمثلة تجسد هذا الوصف في الجزائر فسنجد العديد منها ويمكن ذكر بعض الجماعات التي تعتبر من أقوى بنى المجتمع الأهلي وأكثرها صلابة وتعايشا مع المستجدات البيئية الداخلية والخارجية وهي:

1- تاجماعت: وهي كلمة "جماعة" باللغة الأمازيغية وهي تنظيم يملك سلطة نافذة على القرى في منطقة القبائل، قرارتها نافذة ولا تعرض للنقاش لأنها عموما تعبر عن الإرادة الجمعية لسكان المنطقة وتكون تحت زعامة أحد أكابر القرية يختاره السكان يطلق عليه اسم "الأمين".

2- نظام حلقة العزابة: ويعود منشأه للقرن 11 ميلادي ما يعطي فكرة عن عراقة التنظيم ويتكون من علماء دين وأئمة وأعيان مشهود لهم برجاحة العقل وسداد الرأي على غرار تنظيم تاجماعت فقراراته نافذة وتوكل إليه مسألة التشريع المحلي وسن الأحكام العرفية والقوانين وهو خاص بالمجتمع الميزابي في الجزائر.

3- تيمسيردين: وهي تنظيم مزابي أيضا تعني الكلمة الهيئة الدينية النسوية وهو فرعة من فروع حلقة العزابة تعنى بشؤون المرأة الميزابية وتشكله نساء فقيهات في الدين معظمهم زوجات كبار العزابة وبناتهم ويتكفلون بتلقين النساء أصول التربية وتعاليم الدين والشؤون الاجتماعية والأسرية.

4- الأمنوكال: هو خصوصية من خصوصيات المجتمع التارقي المنتشر في جنوب الجزائر وهو منصب يكون الحائز عليه بمثابة رئيس كونفدرالية له سلطات واسعة في مختلف المجالات التي تتعلق بالحياة العامة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

5- أمغار: منصب آخر ضمن الخصوصية التارقية يحصل عليه شيخ القبيلة ويكون ممثلها ضمن الاجتماعات العامة مع شيوخ القبائل الأخرى ويقوم بجمع الأموال من سكان قبيلته والتي تمثل الحصة المطالبون بدفعها لخزينة الكونفدرالية.[15]

كانت هذه بعض التنظيمات الأهلية التي تميز المجتمع الجزائري الذي يتصف بطابعه الفسيفسائي ذو التنوع الثقافي والعرقي، وما نلاحظ إثر ذكرها هو الطابع التنظيمي للمجتمع الأهلي أي أنه ليس عشوائيا متناثرا يسهل اختراقه من خلال نماذج دخيلة عن ثقافته وهويته، وعليه نستطيع بناء مقارنة بين البينة الأهلية والمدنية لنتمكن من صياغة أسباب تعسر تفعيل أدوار المجتمع المدني على مستوى القاعدة بعد الإشارة لأسباب ذلك على مستوى السلطة.

2. أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني

إن هذه المقارنة تمثل الآلية المنهجية التي من خلالها يتم الفصل في إشكالية التداخل المفاهيمي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي وعدم وجود قابلية لاستعمال أحدهما كمرادف للآخر.

باسترجاع الجزئية المتعلقة بالتأصيل المفاهيمي والاسناد اللغوي لكل من المفهومين قد نعتقد للحظة أن المجتمع الأهلي ما هو إلا الترجمة العربية للمجتمع المدني باللغة الانجليزية **civil society**، ولكن بمراجعة المسار التطوري للمجتمع المدني وأسس تشكل المجتمع الأهلي نجد أن المطابقة بينهما هي خطأ منهجي يؤدي بالضرورة لنتائج خاطئة تبنى عليها مغالطات ونماذج تؤدي لتعطيل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشروع الديمقراطي ككل، باعتبار أن المجتمع الأهلي يشير للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية التقليدية في حين أن المجتمع المدني يعد وسيلة الحداثة والتنمية والديمقراطية والانفتاح، إلى جانب أن المجتمع الأهلي يضم فواعل تكرس لقيم التبعية والولاء للقبيلة والجماعة الأهلية وهي قيم لا يمكن ادماجها في فلسفة المجتمع المدني الذي تشكل أساسا لمحاربتها على مستوى المجتمع والسلطة من خلال وظيفته المتعلقة بالتنشئة السياسية والثقافية وهي معضلته في التجربة الجزائرية فكيف يمكنه القيام بهذه الوظيفة في ظل تبعيته التامة للدولة وممارستها الوصاية على أدواته ومؤسساته وموارده ومحاصرتها للمجال العام الممثل لمساحة التفاعل والتجاذب الفكري والأيديولوجي الذي تنظمه مؤسسات المجتمع المدني وقبل ذكر أوجه الاختلاف الذي يبدو أنها متعددة سنختصر أوجه الشبه في النقاط الآتية:

أ. أوجه الشبه بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

1– المأسسة: كلاهما ينتظمان في شكل مؤسسات وتنظيمات لها قوانينها وإن لم تكن تتخذ نفس الشكل ولا تنشأ في نفس الظروف وهذا ما سيتضح في الجزء المتعلق بأوجه الاختلاف.

2– الموارد: كلا النموذجين لا يقومان بدون مصدر تمويل سواءا من خلال عمل اقتصادي أو منح من جهات معينة أو هدايا أو هبات.

3- انتاج القيم: هي تنظيمات تملك قدرة على أدلجة وبناء الوعي الفردي أو الجمعي من خلال ممارسات معينة تتمثل في خطابات تلقى على الأفراد أو إشراك الجموع في نشاطات معينة كالنشاطات ذات الطابع التضامني كإغاثة المنكوبين أو جمع الصدقات للمحتاجين أو بناء مدارس أو ملاجئ... وغيرها من النشاطات التي تربي على قيمة معينة كالكرم، التعاون، الحوار...

4- النشاط داخل مجتمع: فهي تنظيمات تخلق من المجتمع وتوجه نشاطها نحوه وسقوط هذه الخاصية يفقد التنظيم معناه سواء أكان مدنيا أم أهليا.

5- الوعي: تمتاز هذه التنظيمات بأنها تنظيمات واعية لديها أهداف تسعى لتحقيقها وأساليب عمل معينة تختلف باختلاف طابعها (مدني / أهلي).

ب. أوجه الاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

الجدول1: أوجه الاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

نوع المجتمع	الخصائص	الأشكال التنظيمية
المجتمع المدني	1/ قاعدة مؤسساتية تنظيمية. 2/ سلطة عمومية معروضة للتداول. 3/ مبدا المصلحة. 4/ العلاقة الديمقراطية. 5/ الطوعية.	تأخذ مؤسسات المجتمع المدني عدة أشكال تتأسس بشكل طوعي بهدف تحقيق مصلحة مشتركة تعبر عن تطلعات أعضاءها ومثال ذلك: النقابات، الجمعيات، الرابطات الحقوقية والمنظمات الطلابية، المنتديات الاقتصادية والاجتماعية، النوادي والاتحادات...
المجتمع الأهلي	1/ قوام سلطوي. 2/ تراتبية السلطة هرمية: محمية	تأتي مؤسسات وإن صح التعبير بنى المجتمع الأهلي أشكالا

	بالدين والعرف. 3/ التضامن العصبوي قائم على علاقة النسب الدموي والولاء القبلي ضمن علاقة سلطوية. 4/ غياب الطوعية والإرادة في الانخراط والانسحاب.	مختلفة تنشأ بشكل طبيعي تغيب فيه إرادة التأسيس وطوعية الانضمام فالفرد ينضم بالولادة، مبدأ المصلحة مغيب فقد لا تعبر عن مصالح أفرادها وإنما تعمل على الاستمرار في تقليد معين أو عرف ما قد يتنافى ومتطلبات العصر وهي: القبيلة، العشيرة، الطائفة، المذهب، الوقف، الزوايا، العرش ...

المصدر: بلال موزاي، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب 1996 / 2012" (مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص. 33.

هذه الاختلافات تكون عند المقارنة بين المجتمع المدني في حالته الغربية والمجتمع الأهلي، ولكن حين نعود للواقع الجزائري وكما سبق الذكر ظروف الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية والتي على إثرها تم إنشاء تنظيمات المجتمع المدني، نجد أنه يمكننا القول بأن هذا الأخير هو وجه تحديثي للمجتمع الأهلي لسببين رئيسيين هو أن الدولة الجزائرية دولة تحديثية وما يميز هذه الدولة أنها ذات طابع سلطوي والسبب الثاني لأنه نتاج لهذه الدولة وليس نتيجة لعملية تطورية مر بها المجتمع نحو حالة الحداثة والفرق بين الحداثة والتحديث هو تماما الفرق بين المجتمع المدني الغربي والمجتمع المدني في الجزائر وأبرز من تبنى هذه الأطروحة هو **برهان غليون** و**عبد الله العروي**، **علي أومليل** وغيرهم حيث يذهب **برهان غليون** للقول بأن الدولة التحديثية شديدة المركزية ومطلقة السلطة، فهي سعت لخلق المجتمع المدني كونها سبقته في التكوين

والتشكل وبسبب هذه الأسبقية فهي تمتلك القدرة على احتواءه وضبطه والتلاعب به وتوجيهه حسب ميولات السلطة الحاكمة،[16] هذه الأطروحة يمكن أن نلاحظها متجسدة في الجانب السياسي والقانوني الذي يحكم المجتمع المدني في الجزائر ونوعية التنظيمات المسموح بعملها وهو ما سنسعى لبيانه في محتوى العنصر الثالث من البحث.

ثالثا: المجتمع المدني الجزائري بين البنية الأهلية والأدوار السلطوية

في هذا الجزء سنتناول العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية في الجزائر ومنه البنية المؤسسية له وطبيعة الأدوار التي تسمح بها السلطة السياسية كنشاط للمجتمع المدني.

1. مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وطبيعتها الأهلية

بعد إعلان التعددية في الجزائر بموجب دستور 1989 أفرج المشرع الجزائري على حق كان يحتكره وهو حق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، ففي تسعينات القرن الماضي عرفت الجزائر طفرة في المجال الجمعوي حيث شهدت ميلاد أعداد مهمة من الجمعيات في مجالات عدة نشطت في قطاعات متنوعة أهمها: حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حماية البيئة، الثقافة والمجال المهني ولكن لا يمكن اعتبار هذا الانبثاق الكبير للجمعيات مؤشرا على انفتاح حقيقي وبعث فعلي للمجتمع المدني خاصة مع استمرار السلوك الأبوي الذي ميز علاقة النخبة الحاكمة بالمجتمع المدني، فمن خلال القوانين مارست الدولة الحد الأقصى من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات حتى أصبحت تبدو كأداة لفرض رقابة إدارية وسياسية على المجتمع، ولكن لم تكن ممارسات النظام اتجاه المجتمع المدني وحده هي من تقف عائقا أمام تفعيل أدواره فبعض تنظيمات المجتمع المدني كانت تتحرك وفقا لقيم جهوية وفئوية حيث طغت عليها المصالح الضيقة والجمود الفكري ورفض الممارسات الديمقراطية على رأسها التداول على السلطة،[17] لم يخلو الأمر من تبني مواقف راديكالية معادية ورافضة لفكر الآخر خاصة تلك التي كانت تطبع علاقة المنظمات الإسلامية والعلمانية، وهو ما جعلها تتنازل طوعيا عن دورها في بناء المجتمع وعملية التنمية السياسية والاجتماعية وتصديرها لصورة قاصرة ساهمت في شرعنة وصاية السلطة عليها وسارعت في منح مبرر للانقلاب على الديمقراطية وتوقيف المسار الانتخابي الحدث الذي أدخل الجزائر مرحلة عسيرة في تاريخها المعاصر.

من جانب القيم فقد تم توضيح تأثير الثقل القيمي للمجتمع الأهلي على المؤسسات المدنية وما زاد من استمرار هذا الوضع هو استثمار النظام السياسي فيه واستغلال عدم نضج التجربة الديمقراطية في الجزائر لاستبعاد المجتمع المدني عن أدواره الرئيسية وتحويله لأداة لملأ الفراغ الذي تركته الدولة خاصة في المجال الاجتماعي ويتضح ذلك من خلال نوعية الجمعيات التي كان معظمها ذو طابع اجتماعي خيري؛ فقد قامت وزارة الداخلية سنة 2012 بعملية إحصائية أفضت إلى النتائج التالية: 32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة، 08 منظمات حقوقية، 09 منظمات ثورية تجمع المجاهدين وأبناء الشهداء وضحايا 08 ماي 1945، 23 جمعية وطنية نسوية، 10 جمعيات دينية، بالإضافة للنقابات والاتحادات المهنية والعمالية هذا بالنسبة للجمعيات ذات التصنيف الوطني أما الجمعيات المحلية فقد بلغ عددها 69627 معظمها من جمعيات الأحياء حيث تمثل نسبة 74،21 **%** تليها الجمعيات الدينية حيث يبلغ عددها 15304 وجمعيات التربية والشباب والرياضة 15019 جمعية، بجانب 14891جمعية لأولياء التلاميذ وما تبقى هي جمعيات متعلقة بالفن وقضايا المرأة والمتقاعدين والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة والسياحة والترفيه وغيرها من المجالات الاجتماعية، ورغم هذه الأعداد إلا أنها في الغالب جمعيات عاطلة أو معطلة وتمثل عبئا ماديا على الدولة بسبب استنزاف التمويلات[18] دون تقديم أي نشاط فعلي من شأنه المساهمة في بناء وتطوير المجتمع وهو ما يفقد هذه المؤسسات مكانتها وثقة المواطنين فيها ويزيد من نسبة انعزالهم على أنفسهم وسعيهم للالتفاف حول أشكال التنظيم المجتمعي التقليدية التي تعبر عنهم أكثر مما تفعل مؤسسات المجتمع المدني.

إن انغماس تنظيمات المجتمع المدني في العمل الاجتماعي جعل منها امتدادا للتنظيمات الأهلية وهي ظاهرة يلمسها المفكرون في القطر العربي عموما بما في ذلك الجزائر حيث يرى **علي الدين هلال** وهو أحد الدارسين الذين اعتبروا المجتمع المدني في الوطن العربي ما هو إلا تحديث للمجتمع الأهلي خاصة وأن الأخير عرف نشاطا وازدهارا في مجالات المرأة، المساعدة القانونية، حقوق الإنسان...،[19] وهذا يعد طرحا فيه شيء من الخلط الابستيمولوجي لأن هذين المفهومين غير متطابقين في مبدأ العمل والنشأة

فالحرية الفردية التي ينطلق منها المجتمع المدني لا يمكن مقابلتها ببراديغم الطاعة والولاء التي يتأسس عليها المجتمع الأهلي.

2. الهيئات الاستشارية المكلفة بالمجتمع المدني وتأثيرها على استقلاليته الوظيفية

مع المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر نهاية 2019 وتم صياغتها في دستور 2020 كإطار قانوني ناظم للمرحلة الجديدة في تاريخ الجزائر الحديث ومن خلال أحكامه اعتبر منظمات المجتمع المدني البديل المتاح لسد ثغرة الكيان الحزبي الذي يعرف ركودا حادا وأزمة ثقة متجذرة بينه وبين المواطن وعليه لجأ المشرع لهذا البديل كمحاولة لإعادة ادماج المواطن في الشأن العام وعملية صنع القرار خاصة على المستوى المحلي وذلك في إطار تنزيل الديمقراطية التشاركية التي لم تعد خيارا بل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية ومحاربة الفساد السياسي والمالي وعليه تم استحداث هيئات ومناصب استشارية تعمل في إطار المجتمع المدني ولكن تحت إشراف رئيس الجمهورية في سابقة طرحت عديد التساؤلات حول ضمان استقلاليتها ومدى قدرتها على القيام بدور الوساطة وحفظ التوازن بين المجتمع والمجتمع السياسي وتمثلت في الهيئات الآتية:

أ. وسيط الجمهورية: مؤسسة مستحدثة في إطار الإصلاحات المعتمدة من طرف رئيس الجمهورية وقد تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي 20-40 المؤرخ في 15 فيفري 2020، وهو هيئة تظلم غير قضائية يشرف على متابعة العلاقة بين الإدارة والمواطن حيث يقوم وسيط الجمهورية باستقبال المواطنين ومعالجة شكاويهم وإقامة جلسات استماع بغرض تسوية النزاعات والحفاظ على حسن سير المؤسسات والإدارات العمومية والحفاظ على حقوق المواطنين ضمن إطار هذه العلاقة.[20]

الملاحظ من التعريف بوسيط الجمهورية هو أنه يقوم بوظيفة تجميع المصالح والدفاع عن حقوق المواطنين أي أنه يقوم بنفس وظيفة مؤسسات المجتمع المدني من جهة بالإضافة لأنه لا يتمتع بالاستقلالية الكافية ليتخذ إجراءات رادعة اتجاه الإدارة الذي تقدم المواطن بشكوى ضدها، أضف لأنه منصب يعزز من البيروقراطية.

ب. المرصد الوطني للمجتمع المدني: حسب المادة 02 من المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يتمتع

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفق المادة 04 من ذات المرسوم ويمارس مهام تقييم المجتمع المدني وترقية نشاطه وقدراته على العمل الميداني، بالإضافة لحلوله محل الوسيط بين المجتمع المدني والمؤسسات العمومية.

ويجب الإشارة أن رئيس المرصد يتولى منصبه كمعين من طرف رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي ويتم إنهاء مهامه بالطريقة نفسها، ويتكون المرصد من 50 عضوا يختارهم رئيسه مع لجنة تتشكل من 7 أعضاء (الاطلاع على المادة 06 من المرسوم الرئاسي 21 – 139)،[21] من خلال نوعية المهام المكلف بها المرصد وطريقة تشكيله يمكننا استنتاج أنه يمارس وظيفة الوصاية على المجتمع المدني وهو ما يضع ميزة الاستقلالية كميزة أصيلة للمجتمع المدني موضع النقاش والتساؤل، بالإضافة لكون رئيسه معينا من طرف رئيس الجمهورية يعني صراحة ربط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي أي يصبح الأول امتدادا للثاني فكيف يمكن له القيام بدوره الرقابي على السلطة ؟

ج. المجلس الأعلى للشباب: تم تنصيبه من قبل رئيس الجمهورية بتاريخ 20 جوان 2022 كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، و بموجب مرسوم رئاسي صدر يوم 27 أكتوبر 2021 تم تعيين السيد مصطفى حيداوي رئيسا لهذه الهيئة التي تتكون من 348 عضوا لهم الحق في عهدة غير قابلة للتجديد مدتها 4 سنوات ويتم تشكيله عن طريق الانتخاب والتعيين من طرف رئيس الجمهورية ووزراء هم: الوزير المكلف بالشباب يعين 34 عضوا، وزير التعليم العالي 16 عضوا، وزير التكوين المهني 10 أعضاء، وزير التضامن 10 أعضاء أما رئيس الجمهورية فيعين 10 أعضاء على أساس قدراتهم وكفاءتهم في مجال الشباب بالإضافة ل 20 آخرين برسم الحكومة والمؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب.[22]

إن هذه المؤسسات ونتيجة لارتباطها المباشر بالسلطة السياسية من حيث التأسيس والتشريع والتمويل كونها انبثقت جميعا عن طريق المراسيم الرئاسية تحيلنا لنتيجة مباشرة مفادها أن السلطة السياسية اتخذت من المجتمع المدني كملحق لها وأداة لتنفيذ برامجها على رأسها البرنامج التنموي أي استمرار النظر للمجتمع المدني كأداة للعمل التنموي والخيري أي عدم الخروج عن حيز النشاط الأهلي وبعيدا عن

السياسة إلا إذا كان مؤيدا وهذا وضع ناتج عن تراكمات زمنية لمراحل مختلفة من تاريخ الجزائر جعلت من السلطة السياسية تفضل عدم الإقدام على فتح المجال العام أمام تنظيمات المجتمع المدني لتساعد في تنظيم واستيعاب الاختلافات وتصفية الخلافات والتجاذبات الأيديولوجية بشكل حضاري سلمي يفضي لمشروع أممي يجد فيه كل مواطن جزائري صيغة تعبر عنه وتساهم في إدماجه كمواطن حر وشريك في صنع القرار، وذلك بسبب هاجس تسعينات القرن الماضي واعتبار حرية المجتمع المدني والأحزاب السياسية مخاطرة بالأمن والسلم الاجتماعيين.[23]

الخاتمة:

تعد الجزائر من بين النماذج العربية ذات الخصوصية المميزة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية وجميع المتغيرات المتعلقة بهذه التجربة على رأسها موضوع البحث المجتمع المدني الذي وكما أشرنا في العناصر السابقة من الدراسة أنه جاء في سياق ميزته ظروف خاصة على المستوى الداخلي والخارجي، كل تلك الظروف وضعت النظام السياسي الجزائري أمام حتمية اعتماد النموذج الديمقراطي قبل أن تمتلك السلطة السياسية فرصة لصياغة آليات تنزيلها تمكن المجتمع من استقبال البناء القيمي المختلف من الناحية النظرية والهوياتية والبنيوية على النسيج التقليدي للمجتمع الجزائري ذو الطابع الأهلي القبلي الذي مازال في مرحلة تشكل وتأسيس مسارها يختلف كليا عن المسار التطوري الذي مرت به كل من الدولة والمجتمع في العالم الغربي لينتج بذلك نموذج هجين للمجتمع المدني يستحق البحث والدراسة ومن خلال ما ذكرنا يمكننا صياغة جملة من النتائج والاقتراحات.

النتائج:

- المجتمع الأهلي في الجزائر هو مجتمع يمثل الحالة الطبيعية للفرد الجزائري بكل ما يؤمن به عقائديا وثقافيا وأخلاقيا وهو السبب الأول لقوة انتمائه لهذه البنية التقليدية المعقدة والصلبة.

- غياب الإرادة السياسية لتبني التوجه الديمقراطي هو ما عسر في عملية تنزيل نموذج المجتمع المدني والعمل من أجل أهدافه ونشر قيمه، أي أن هذا الكيان مرفوض سلطويا قبل أن يرفض شعبيا.

– الانفتاح السياسي لا يقاس بعدد التشكيلات المدنية والحزبية المسموح بتشكيلها وفقا لما تقبل به السلطة من نطاق نشاط وممارسة وإنما يكون بحجم الوعي الثقافي والسياسي للفرد بحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية خاصة، لأنها الإطار الذي ينشأ فيه كمواطن قادر على التفاعل ضمن محيطه كشريك في السلطة يؤثر بقراراتها ويساهم في صنعها لا كرعية تجهل دورها على كافة الأصعدة.

– تمكين المواطن اقتصاديا وفتح المجال أمامه لإنتاج الثروة يزيد من حظوظه في تجاوز الروابط الضيقة ويخلق لديه روحا تشاركية مع الآخر وهي أساس قيام وتأسيس التكافل الاجتماعي وتكريس المصلحة الخاصة لخدمة الصالح العام وفقا لمبدأ التبادل والشراكة.

– لا وجود لمبدأ الوصاية في فلسفة المجتمع المدني فهو فضاء حر وينشأ بموجب إرادة الفرد في الانخراط في الشأن العام أي أن كل مؤسسة تنشئها السلطة للقيام بهذا الدور فهي تمثل وسيلة لاحتواء العمل المدني وقيم الحرية والاستقلالية.

الاقتراحات:

– تمكين المواطن ثقافيا وسياسيا واقتصاديا وذلك من خلال صياغة برامج تعليمية وتدريبية يخضع لها المواطن بتوجيه مختصين في الشأن الديمقراطي والسياسي.

– محاربة كل أشكال خطابات الكراهية ضد الشرائح المختلفة من حيث العرق واللغة والتوجه السياسي لتشجيع الفرد على التعبير عن نفسه وتعزيز روح المواطنة والانتماء للمجتمع ككل وليس لجماعة معينة.

– إعادة النظر في القوانين الناظمة لعمل المجتمع المدني بحيث تمنحه حرية أكبر وقدرة على القيام بأدواره مادامت لا تمس بالوحدة الوطنية ولا تهدد الأمن القومي للدولة.

– تشجيع المبادرات الفردية والإبداعية خاصة في المجال الاقتصادي لفتح فرص أمام المواطنين لخلق الثروة وبناء اقتصاد وطني منتج يتمتع بمبدأ المبادرة والتنافسية وذلك من خلال تقليل العراقيل البيروقراطية أمام أصحاب المشاريع والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش:

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط.6، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص. ص، 81. 84.

[2] نغم مُحَمَّد صالح، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية "، مجلة العلوم السياسية، العدد 38 – 39، (ب س ن)، ص. 147.

[3] شرقي يونس، "إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر – عزمي بشارة نموذجا "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص. 857.

[4] زعطوط كلثوم، "مفهوم المجتمع المدني بين بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، (مارس 2018)، ص. 41.

[5] الزهر نكولا، "هل من فرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي؟"، الحوار المتمدن 3255، جانفي 2011، شوهد في: 2023/05/20 أنظر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242800

[6] بوعلي ياسين، " المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني "، مجلة عالم الفكر، العدد 03، (جانفي 1999)، ص. 5.

[7] مجبري سلمة وحسان مجبري، "تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني "، مجلة تاريخ العلوم، العدد 05، (ب س ن)، ص. 325.

[8] رأفت عامر مي، "التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني Theoretical Foundations Of Civil Society "، الموسوعة السياسية، جوان 2019، شوهد في: 2023/05/07 أنظر: https://political-encyclopedia.org/dictionary

[9] مي رأفت عامر، مرجع سابق.

[10] العياشي عنصر، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا "، open Edition journals 13، (2001)، ص. 70.

[11] دريس نوري، "الممارسات الريعية، الزبونية السياسية، وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة مقاربة سوسيولوجية في علاقة الدولة –المجتمع"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في إدارة الموارد البشري، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2013)، ص. ص، 57. 58 .

[12] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط. 1. ربيع وهبة، مترجما، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص. 81.

[13] يونس شرقي، مرجع سابق، ص. 859.

[14] ياسين سعيدي، " الأمن المجتمعي في الجزائر: بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني "، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد 01، (مارس 2022)، ص. 251.

[15] ياسين سعيدي، المرجع نفسه، ص. ص، 253، 258.

[16] موسى بن سماعين، "مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2006)، ص. 76.

[17] صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، جامعة باتنة، (ديسمبر2007)، ص. 98.

[18] قاسمي إبراهيم، عبد العزيز بن طرمول، "واقع المجتمع المدني ومدى فعليته في الدولة الجزائرية "، مجلة آفاق فكرية، العدد 08، (مارس 2018)، ص. 226.

[19] موسى بن سماعين، مرجع سابق، ص. 72.

[20] تم النقل عن الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، شوهد في: 2023/06/18 أنظر: https://www.el-mouradia.dz/ar/presidency/mediator

[21] المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 29 شعبان 1442 هـ الموافق ل 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 الصادر ب 18 أفريل 2021.

[22] مقال منقول عن الصفحة الرسمية للسفارة الجزائرية بإيرلندا، شوهد في: 2023/06/18 أنظر: https://embassyofalgeria.i

[23] نوري دريس، "المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية"، مبادرة الإصلاح العربي، (2023)، ص. 21.